

Distr.
GENERAL

A/44/453
16 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون
البند ١٤٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري
الدولي عن أعمال دورتها الثانية والعشرين

حالة الاتفاقيات

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٥٢/٤٣ المعنون "تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها العشرين" . وفيما يلي نص الفقرتين ٩ و ١٠ من هذا القرار :

"إن الجمعية العامة ،

..."

٩ - تدعو الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات التالية أو التي لم تنضم إليها ، إلى أن تنظر في القيام بذلك :

(١) الاتفاقية المتعلقة بفترة التقاضي في البيع الدولي للبضائع المؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ؛

(ب) البروتوكول المعدل لاتفاقية المتعلقة بفترة التقادم في البيع الدولي للبضائع المؤرخ في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٠ ؛

(ج) اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع ، المؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٨ ؛

(د) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ، المؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٠ ؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يبذل مزيداً من الجهد لتعزيز اعتماد واستخدام النصوص المنبثقة عن أعمال اللجنة ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً عن حالة الاتفاقيات" .

٢ - وأخطر الأمين العام جميع الدول بمحتوى الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٥٢/٤٢ بمذكرتين شفوويتين مؤرختين في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ و ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ . وطلبت هاتان المذكرتان من الحكومات تقديم ما يمكن أن تقدمه ، قبل حلول ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، من معلومات تتصل بعزمها على أن تصبح طرفاً في الاتفاقيات التي لا تكون طرفاً فيها بحلول ذلك الموعد .

٣ - وقد وردت ردود على طلب المعلومات من استراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والدانمرك والسويد وسويسرا والفلبين وفنلندا وكندا وكوبا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا واليابان واليونان . ويرد أدناه موجز لتلك المعلومات .

٤ - ومن المعلوم أنه قد اتخذت إجراءات في عدد من الدول الأخرى ستنقضي إلى التصديق على إحدى هذه الاتفاقيات أو أكثر أو الانضمام إليها ، بما في ذلك تقديم الاتفاقيات إلى البرلمانات للموافقة عليها أو حتى لاعتماد التشريعات الالزمة في حالات عدة . وهذه المعلومات لم تدرج في هذا التقرير إذا لم تكن قد أبلغت بصورة رسمية إلى الأمين العام رداً على المذكرتين الشفوويتين .

شانيا - حالة الاتفاقيات

ألف - الاتفاقية المتعلقة بفترة التقادم في البيع الدولي للبضائع ، المؤرخة في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٧٤ ، والبروتوكول المعدل للاتفاقية المتعلقة بفترة التقادم في البيع الدولي للبضائع ، المؤرخ في ١١ نيسان / أبريل ١٩٨٠

١ - الحالة الراهنة

٥ - في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، عندما اتخذ القرار ١٥٢/٤٢ ، لم يكن قد بدأ نفاذ الاتفاقية ولا بروتوكول عام ١٩٨٠ المعدل لها . وفي ذلك التاريخ كان هناك تسع دول متعاقدة على الاتفاقية هي الأرجنتين وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الدومينيكية وزامبيا وغانا ومصر والترويج وهنغاريا ويوغوسلافيا ، في حين كانت الأرجنتين وزامبيا ومصر وهنغاريا دولتاً متعاقدة على البروتوكول .

٦ - وأودعت المكسيك مذكرة انضمامها إلى الاتفاقية وإلى البروتوكول في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ ، مما أدى إلى بدء نفاذ كليهما في ١ آب / أغسطس ١٩٨٨ .

٧ - وتتنص الفقرة (٢) من المادة الرابعة عشرة من البروتوكول على أن يقوم الأمين العام ، لدى بدء نفاذ الاتفاقية والبروتوكول ، بإعداد نص لاتفاقية بصيغتها المعدلة بالبروتوكول . وعمم الأمين العام ، بإخطار بالإيداع مؤرخ في ١٧ نيسان / أبريل ١٩٨٩ ، نص مقترن لاتفاقية بصيغتها المعدلة مشيراً إلى أنه إذا لم يرد أي اعتراض من الدول الموقعة أو المتعاقدة خلال ٩٠ يوماً من تعميمه ، فسيعتبر النص معتمداً .

٢ - التوايا المبلغة

٨ - كتبت استراليا إلى ولاياتها وإلى الإقليم الشمالي وغير ذلك من الهيئات والأفراد المعنيين تلتمس وجهات نظرهم ، في موعد لا يتجاوز نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٨٩ ، فيما إذا كان يشيفي لاستراليا أن تصبح طرفاً في الاتفاقية والبروتوكول .

٩ - وفي كوبا يقوم الأخصائيون بدراسة الاتفاقية والبروتوكول للبحث في إمكانية التوصية بالانضمام إليهما في أقرب وقت ممكن .

١٠ - وفي فنلندا ، أرسلت الاتفاقية والبروتوكول إلى الدوائر المعنية عام ١٩٨٨ للتعليق عليهما . وقد كانت النتائج إيجابية ، وتعتزم حكومة فنلندا أن تشرع في الأعمال التحضيرية للتصديق على المكين في المستقبل القريب .

١١ - وأبلغت اليونان أن حكومتها تنظر في التصديق على الاتفاقية والبروتوكول .

١٢ - وأشارت جمهورية ألمانيا الاتحادية والدانمرك والسويد وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا وهولندا إلى أنهما لا تفكرون حاليا في اتخاذ إجراء . وذكرت هولندا أن حدوث أي تغيير في الظروف قد يفضي إلى إعادة النظر في ذلك الموقف . وذكرت الفلبين أن الحكومة لم تتمكن من التوصل إلى قرار قبل ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

باء - اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع
المؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٨

١ - الحالة الراهنة

١٣ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ كان هناك ١١ دولة متعاقدة ، هي أوغندا وبربادوس وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة ورومانيا والستفال وشيلي ولبنان ومصر والنمرuber وهنغاريا . وفي الفترة ما بين ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ أصبحت بوتسوانا وسيالبيون ونيجيريا دولتاً متعاقدة ، فأصبح مجموع الدول المتعاقدة ١٤ دولة .

١٤ - وتشترط الاتفاقية وجود ٢٠ دولة متعاقدة لبدء نفاذها .

النوايا المبلغة

١٥ - تقوم استراليا بإعداد تشريع لتنفيذ الاتفاقية وسيبدأ نفاذ هذا التشريع في وقت لاحق عندما يتقرر أن تصبح استراليا طرفاً في الاتفاقية .

١٦ - وفي كوبا يقوم الأخصائيون بدراسة الاتفاقية للبت في إمكانية التوصية بالانضمام إليها في أقرب وقت ممكن .

١٧ - ولا تذكر الدانمرك في التصديق على الاتفاقية حتى الان ؛ بيد أنه سيتم إدماج أهم أجزاء الاتفاقية في القانون البحري الدانمركي .

١٨ - وقدمت فنلندا الاتفاقية إلى لجنة حكومية لدراستها ، ويتوقع أن تقدم اللجنة تقريرا قبل نهاية عام ١٩٨٩ . ولازال مسألة قيام فنلندا بتمديق الاتفاقية مفتوحة حتى تنظر الدوائر المعنية في التقرير وتدرس الحكومة تعليقات هذه الدوائر .

١٩ - وذكرت جمهورية ألمانيا الاتحادية أن القرار النهائي للحكومة الفيدرالية بشأن التصديق على الاتفاقية موعده سيُخضع لمزيد من التطوير في القانون البحري . ويعتبر استصواب إدماج ما يسمى بقواعد هامبورغ في قانون النقل البحري للبضائع مسألة خلافية في جمهورية ألمانيا الاتحادية ولازال المصالح التجارية تشكي فيهما . وتقر جمهورية ألمانيا الاتحادية بضرورة تحديث الأنظمة الواردة في الاتفاقية الدولية لتوحيد بعض القواعد القانونية المترتبة بوسائل الشحن (قواعد لاهاي) لعام ١٩٢٤ . ولذلك ، فإن التشريع الوطني الذي صدر عام ١٩٨٦ قد نفذ إلى حد بعيد بروتوكول بروكسل المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٨ المعدل لاتفاقية السالفة الذكر (قواعد فيسيبي) . بيد أن جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بعد إجراء المداولات الواجبة ، قد امتنعت عن التصديق على بروتوكول عام ١٩٧٨ حتى لا تتعوق حدوث تطورات أخرى في القانون البحري . وستتخذ قرارات أخرى من جانب الحكومة الاتحادية تنسجم مع الهدف الرئيسي لاتفاقيات ذات الصلة ، أي توحيد القانون البحري . ولتحقيق هذا الغرض فإنه يتغير أن تصبح قواعد هامبورغ مقبولة عموما من جانب كثير من البلدان البحرية الرئيسية . ولا يمكن اعتبار هذا الأمر مسلما به في الوقت الراهن . وتبعا لذلك ، فإن جمهورية ألمانيا الاتحادية لم تتخذ أي خطوة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع .

٢٠ - وأبلغت اليونان أن حكومتها تنظر في التصديق على الاتفاقية .

٢١ - وذكرت اليابان أنه سيكون من العسير عليها الانضمام إلى الاتفاقية في المستقبل القريب ، نظرا لأن اليابان طرف في قواعد لاهاي (الاتفاقية الدولية لتوحيد بعض القواعد القانونية المترتبة بوسائل الشحن ، بروكسل ، ١٩٢٤) . ونظرا لأن من الواقعي بالنسبة لليابان أن تتخذ التهج التدريجي ، فإنها تدرس حاليا قواعد فيسيبي (البروتوكول المعدل لقواعد لاهاي ، بروكسل ، ١٩٧٨) بهدف الانضمام إليه . ولذلك فإن الانضمام إلى قواعد هامبورغ يعتبر مسألة تتعلق بالمستقبل ويُشَبَّهُ أن تدرس بعد الفراغ من دراسة قواعد فيسيبي .

- ٢٣ - ولا تزال المكسيك تجري مشاورات فيما يتعلق بالاتفاقية .
- ٢٤ - وتنظر السويد حاليا فيما إذا كانت ستصبح طرفا في الاتفاقية .
- ٢٥ - ويمكن لسويسرا أن تنظر في الانضمام إلى الاتفاقية بعد بدء نفاذها .
- ٢٦ - ولا تفكر كندا والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا في أن تصبح دولاً متعاقدة في هذا الوقت . وذكرت هولندا أن حدوث تغيير في الظروف قد يفضي إلى تغيير في ذلك الموقف . وذكرت الفلبين أن الحكومة لم تتمكن من التوصل إلى قرار قبل ١ حزيران / يونيو ١٩٨٩ .

جيم - اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع
الدولي للبضائع المؤرخة في ١١ نيسان /
أبريل ١٩٨٠

١ - الحالة الراهنة

- ٢٧ - في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، كان هناك ١١ دولة متعاقدة ، هي الأرجنتين وإيطاليا والجمهورية العربية السورية وزامبيا والصين ولويسوتو ومصر وвенغاريا والولايات المتحدة الأمريكية ويوغوسلافيا . وقد بدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لتلك الدول الـ ١١ في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ .

- ٢٨ - وبعد ذلك في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، أودعت أربع دول ، هي السويد وفنلندا والمكسيك والنمسا ، مذكرة للانضمام أو التصديق . وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ و ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٩ ، أصبحت أربع دول أخرى من الدول المتعاقدة ، هي استراليا والجمهورية الديمقرatية الألمانية والدانمرك والشرويج . وفي ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٩ ، بلغ مجموع الدول المتعاقدة في الاتفاقية ١٩ دولة .

٢ - النوايا المبلغة

- ٢٩ - تنتظر كندا جديا في الانضمام إلى الاتفاقية . وفي ٨ أيار / مايو ١٩٨٩ ، كان قد تم اعتماد تشريع بتنفيذها في أربع مقاطعات وإقليم واحد .

٢٩ - وفي كوبا ، يقوم الاخصائيون بدراسة الاتفاقية للبت في إمكان التوصية بالانضمام إليها في أقرب وقت ممكن .

٣٠ - واعتمدت جمهورية ألمانيا الاتحادية تشريعاً وطنياً فيما يتعلق بالاتفاقية في ربيع عام ١٩٨٩ . وسيتلويه إصدار القانون التشريعي في الوقت المناسب . وتعتزم الحكومة الاتحادية اتخاذ الخطوات الالزامية للتمديق على الاتفاقية بعد إصدار القانون التشريعي .

٣١ - وأفادت اليونان أن برلمانها سيشرع في التصديق على الاتفاقية في دورته القادمة .

٣٢ - وتنظر اليابان في إجراء دراسة للاتفاقية بهدف الانضمام إليها في المستقبل القريب .

٣٣ - وفي هولندا ، ستقدم الاتفاقية إلى البرلمان للموافقة عليها في غضون عام ١٩٩٠ .

٣٤ - وأفادت الغلبين أن الحكومة لم تتمكن من التوصل إلى قرار قبل ١ حزيران / يونيو ١٩٨٩ .

٣٥ - أما مسألة الانضمام إلى الاتفاقية في سويسرا فهي معروضة على البرلمان .

٣٦ - ولاحظت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أنه بدأ نفاذ الاتفاقية في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ ، وأن حوالي ١٩ بلداً أصبحت من الدول المتعاقدة وأن من المرجح أن يصبح عدد من الدول الأخرى كذلك قريباً . ولذلك ، فإن حكومة صاحبة الجلالة تفتئم هذه الفرصة لتقديم وثيقة استشارية إلى الأطراف المعنية في المستقبل القريب .
